



تقرير لجنة المراجعة السنوي 2023م





السادة / مساهمي شركة بحر العرب لأنظمة المعلومات " شركة مساهمة مدرجة " المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
وبعد

تقرير لجنة المراجعة عن العام المالي 2023م

تتمثل أهداف لجنة المراجعة في مساعدة مجلس إدارة الشركة في القيام بمسؤولياتها في مراقبة سلامة البيانات الواردة بالقوائم المالية للشركة وللتأكد من فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة وبناء على قرار مجلس الإدارة في الشركة تم تشكيل لجنة المراجعة 17 سبتمبر 2023

عليه فإن لجنة المراجعة تقدم هذا التقرير السنوي عن أعمالها خلال العام المالي 2023م وسوف تتم الإجابة على جميع استفسارات المساهمين بعد تلاوة هذا التقرير.

تكوين لجنة المراجعة:

أعضاء لجنة المراجعة للدورة السابقة التي أنهت تاريخ 16 سبتمبر 2023 التالية أسمائهم:

1. أحمد سليمان الجاسر (عضو مجلس الادارة ورئيس لجنة المراجعة)
2. ناصر عبدالله العوفي (عضو لجنة المراجعة)
3. خالد عبدالعزيز الحوشان (عضو لجنة المراجعة)

وتم تشكيل لجنة المراجعة بواسطة مجلس الإدارة حيث بدأت الدورة الحالية في تاريخ 17 سبتمبر 2023 ومدتها ثلاث سنوات وتتكون من الأعضاء المستقلين التالية أسمائهم:

1. أحمد سراج خوقير (عضو مجلس الادارة ورئيس لجنة المراجعة)
2. أحمد سليمان الجاسر (عضو مجلس الادارة و عضو لجنة المراجعة)
3. ناصر عبدالله العوفي (عضو لجنة المراجعة)
4. خالد عبدالعزيز الحوشان (عضو لجنة المراجعة)





وليس لأعضاء اللجنة أي علاقة يمكن أن تتعارض مع استقلاليتهم ويتم الالتزام باللوائح و الأنظمة المعمول بها لتقييم مدى استقلالية الأعضاء حسب علمنا ، واجتمعت لجنة المراجعة -خلال عام- 2023م عدد (6) اجتماعات، تم من خلالها مناقشة القوائم المالية الأولية والسنوية وأعمال المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي ، وذلك في ضوء القوائم المالية والمعلومات المقدمة من الإدارة التنفيذية والمراجع الخارجي.

اختصاصات اللجنة:

- دراسة عروض مراجعي الحسابات من قبل المكاتب الخارجية المعتمدة وتقديم التوصية بتعيين مراجع حسابات خارجي مستقل.
- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي حولها والتوصية بشأنها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
- إبداء الرأي الفني فيما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين تقييم المركز المالي للشركة وأدائها.
- دراسة أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية.
- البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مراجع الحسابات.
- دراسة التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة لها حسب طبيعة عملها وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.
- الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة إدارة المراجعة الداخلية في الشركة، من أجل التحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في تنفيذ الأعمال والمهام المنوطة بها.
- الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها وإبلاغ مجلس الإدارة بالملاحظات الجوهرية أن وجدت.
- مراجعة الخطة السنوية للمراجعة الداخلية واعتمادها.
- التحقق من استقلال إدارة المراجعة الداخلية، ومدى فاعلية أعمال المراجعة، بما يتناسب مع المعايير ذات العلاقة.
- مراجعة خطة عمل المراجع الخارجي وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمال فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مآرائها حيال ذلك.
- التحقق من استقلال المراجع الخارجي وموضوعيته وعدالته، ومدى فاعلية أعمال المراجعة.
- الإجابة عن استفسارات المراجع الخارجي للشركة.
- دراسة تقرير المراجع الخارجي وملاحظاته على القوائم المالية.
- رفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.





رأي لجنة المراجعة:

اطلعت اللجنة خلال اجتماعاتها على التقارير الدورية للمراجعة الداخلية، كما اجتمعت مع المراجع الخارجي، واطلعت على التقارير الصادرة من قبله.

وقامت أيضاً بإجراء المراجعات لتقديم تأكيد معقول على كفاءة وفعالية عمليات إدارة المخاطر، والحوكمة، والرقابة الداخلية وتابعت اللجنة بشكل دوري جهود الإدارة التنفيذية لضمان معالجة الملاحظات التي تم اكتشافها ووضع الضوابط الكفيلة التي تحد من تأثيرها على نظام الرقابة الداخلية. واستناداً إلى التقارير الدورية التي وردت على لجنة المراجعة خلال العام المالي المنتهي بتاريخ 2023/12/31 م من قبل إدارة المراجعة الداخلية وتقارير المراجع الخارجي فإنه لم يتبين للجنة المراجعة وجود ملاحظات أو ثغرات جوهرية في نظام الرقابة الداخلية للشركة بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية.

كما أنه لا يوجد تعارض بين توصيات وقرارات لجنة المراجعة مع مجلس الإدارة.

رئيس لجنة المراجعة

الدكتور/ احمد سراج خوير

